أحوال المسند اليه

التقرير راض طاجعا بعا خلاف الظاهر وهلا بطا واليه فلا دليل عملا بان يكون المراد
بعيشة الطاجب ويرد بانه لا يصح قولنا في عيشة راض طاجعا فليصح في عيشة
راض اى بعراي طاجعها ولم يلزم من ذلك التقدير جاز قولنا طاجعه بيان لمعنى الضمير
تقديرا مترزا بعروا لوسلم فليكن جريان الوصف على عيشة دليلا على التقدير قوله
لا يخفى ان هذه النكتة الخ حاصله ان ما ذكر في هذه النكتة يدل على ان الحذف الخ
سفاله بعد الوجود وفي نكتة تفخيم الحذف يدل على انه عدم لا ثبات انتزاء ودا
تناب وتناقض في معنى الحذف والجواب ان هذه النكتة مبنية على التخييل والنظر
شاع من العلماء الحذف على انه سفاله بعد الوجود وتلك النكتة مبنية على ملاحظة
الواقع وان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يوت به او لانه لم يلزم ابتدا
قوله لا ينا في كونه عبثا فليعجل الشارح بالمنافاة حيث قال وان كان في الحذف
ركنا من الكلام تامل قوله اصل العبارة اهل يلزم عليه دخول الاستفهام على
ستفهام مع انه لا يدخل عليه سم ويجاب بان هل عند دخول الهمزة بمعنى قد وهو
لها طريقا حينئذ ان ترك الهمزة فيها بكثرة وقوعها في الاستفهام كما سيأتي في باب
انشاء وهذا كما جعلت ام منقطعة في ام هل يستوي الظلمات والنور فلا يلزم دخول
الاستفهام على مثله قوله لازمة للهمزة اى ولو تقديرا لكن معنا وانما لزمتها لان
بعد هل لان المعادلة بام تقتضي ان يكون الاستفهام لطلب التصور وهل لطلب
التصديق ويمكن ان يجعل من حذف الهمزة قبل هل قوله صلى الله عليه وسلم
مكرام ثيبا فلا شاهد فيه لكن هل تقع موقع الهمزة فيرد لها بعادل الا ان
لزم الا ولا تجعل ام منقطعة كما قال الدماميني وانه استعمل او لانه اضرب
ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا قوله المراد صونه الخ لانه دفع لما يقال ان
الحذف حقيقة الصون لا ايهام الصون عن اللسان فاجاب بانه ليس المراد
عن غاية الكلام اللسان بل عن تنقيصه بالمرور عليه وذا الايهام لا حقيقي قوله
فيمكن ان يقال الخ اى فالمراد في الموضع الاول العبث بلا اعتبار ذو الثاني
والمراد في الموضع الثاني لا باعتبار الثاني وفيه نظر لان هذا لا يدفع ما ذكره

الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثاني قوله فيما اذا وجب تقويم المسند لانه
اذا لم يجب ركان المسند به السجع والقافية فلا حاجة الى الحذف بل الوقف الحد
المسند اليه لكان السجع والقافية بحالها وفيه بحث لانه انما يتم لو ترك فيه
النكات ان لا تحصل الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع لما حقق في محله قوله بفتح
ان لا يتغير الاقتضاء ممنوع لجواز ان يقصد نا زيد ذا الرونق تارة بهذا وان كان ناسخا فيفيد
مابعد قوله الحكيم المصري الذي مستفتح لامثال الزمخشري او من قال الحكيم
ابو عمر بقوث قوله على الصعب كذا في النسخ والذي مستفتح لامثال على القد
الغيب اسم جبل قوله ذهب بعض النحاة من البغداديين قوله وعليه قوله
صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت كذا في بحث الجملة المعترضة من الباب الثاني
من مغني اللبيب وفي الجهة الثانية من الباب الخامس ان الجار والمجرور متعلق بمحذوف
اي لا مانع لما اعطيت ومثله لا تثريب عليكم اليوم لا عاصم اليوم فهو جار على طريق
البصريين قوله ليبع في حفه تعلى يمكن ان يقال معنى قوله وعليه قوله تعلى اى على
طريقه ومنواله وان لم يكن منه قوله لا ولى دخول الفاء في لان وذا الراز قوله
لان المقام موضع تعريفه والعاد اخلة عليه ومطلب منهما قوله بالاضمار وهو
لانه لا يريد ان يخبر بالتعريف بان التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذا الله
المعنوي بل يريد ذكر اسباب التعريف غير ان فيه الفصل بين الفاء والمعلوف
بالحال قوله اى مالا الى غيره فيه اشارة الى تضمين ترجع معنى لا مالة وذا الرعلى
ما هو الراجح في التضمين من جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من مرجوع الفعل المذكور
قوله وانما لم يقل في توجيه العبارة هكذا اى بترك الخ اى جعل الضمير في غيره راجع
الى الخطاب المعيز قوله فيه انه يلزم الخ يمكن ان يجاب بان المعتبر نوع المستحقات
اشخاصها قوله بشكلها اذا لم يكن الخ جوابه ان المراد باحضاره بعينه اعم
من ملاحظة الشخص بوجه جزئي او بوجه كلي ينحصر فيه قوله اى جعلت منحصا
من التعريف عوضا اى ليس المراد بقوله عوضت معنى جيء بها عوضا لانها لم
يجيء بها بلا معنى للمجيء بها بل فهم كونها عوضا وكان في هذا اشارة الى جواب الخ